

الآراء النحوية عند شهاب الدين أبي العباس المعروف بابن النقيب (ت: 769 هـ)  
في كتابه المنحة السنينة شرح المنحة البدرية في علم العربية  
اسم الباحثة: انوار علي عبد اللطيف

الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية / قسم التربية الإسلامية  
التخصص العام : اللغة العربية  
التخصص الدقيق : لغة

[anwar.a.bd@uomustansiriyah.edu.iq](mailto:anwar.a.bd@uomustansiriyah.edu.iq)

07725481216

مستخلص البحث :

يتناول هذا البحث دراسة الآراء النحوية لابن النقيب النحوي في كتابه ، فيعدُّ ابن النقيب من العلماء المتأخرين البارزين في النحو واللغة وقد تكون آرائه مرفوضة بعض الأحيان عند الآخرين ، وافق ابن النقيب المذهب البصري في الكثير من المسائل، كعدم النصب على نزع الخافض وغيرها، من دون التعصب لمذهب البصريين أو لغيره ، وكانت أغلب الآراء الموجودة في الكتاب ميدان الدراسة تنطوي تحت باب الخلاف النحوي، لقد كان ابن النقيب دقيقاً في نسبة الأقوال للعلماء، واستعمل بذلك عبارات متنوعة كقوله: المعرف بـ (أل) هذا هو المحكي عن الخليل: أنَّ المعرف هو (أل) بجملتها، والمحكي عن سيبويه أن المعرف هو اللام وحدها والهمزة زائدة.

وتهدف هذه الدراسة إلى البحث في التراث العربي الإسلامي، والكشف عن مكوناته والتعمق في أغواره، ورسم صورة واضحة المعالم لشخصية ابن النقيب الرائدة وبيان آراءه النحوية وقيمة كتابه.

الكلمات المفتاحية : ابن النقيب ، الآراء النحوية ، المرفوعات ، المبتدأ والخبر

ملاحظة : هل البحث مستل من رسالة ماجستير او اطروحة دكتوراه ؟ الجواب : كلا

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له ، وبعد.

يعدُّ علم النحو من أهم العلوم العربية التي تعنى بضبط قواعد اللغة وتبيان طرق التعبير الصحيح، حيث يلعب دوراً محورياً في فهم القرآن الكريم، والأدب العربي، والنصوص اللغوية القديمة والمعاصرة. ومن أبرز ما يميّز دراسة النحو دراسة آراء العلماء النحويين، الذين ساهم كل منهم في إثراء هذا العلم بملاحظاته وتفسيراته، سواء فيما يتعلق بالإعراب أو الصرف أو تراكيب الجملة.

ومن المصنفات التي نالت اهتمام علماء العربية شروح ابن النقيب . فقد نهج ابن النقيب في كتابه أنه لم يكثر من الخلافات، بل اقتصر على الرائج والمعتمد، وهو ما يظهر في طريقة اختصاره للمتون.

ولرغبة الباحثة في التعرف على شخصية ابن النقيب وإبراز إسهاماته النحوية لذا اقتضى تسمية البحث ب(الآراء النحوية عند شهاب الدين أبي العباس المعروف بابن النقيب ت: 769 هـ).

علماً بأنني تتبعت عنوان البحث فلم أجد أحداً سبقني وسلط الضوء على آراء ابن النقيب النحوية وقد اقتضت طبيعة الدراسة بعد المقدمة تقسيمه إلى مبحثين وخاتمة أما المبحث الأول فجاء على قسمين، ترجمت في القسم الأول لابن النقيب (اسمه ونسبه وكنيته، ولادته ونشأته، أسرته وزهده ، شيوخه وتلاميذه، جهوده العلمية في أنواع الفنون ، ووفاته)

وأما القسم الثاني فخصصته لترجمة أبي حيان الأندلسي ( اسمه ونسبه وكنيته ولادته ونشأته، وشيوخه وتلاميذه، جهوده العلمية في أنواع الفنون ، ووفاته ) ، وأما المبحث الثاني فذكرت فيه الآراء النحوية الواردة في الكتاب، وجاء في ثلاث محاور على النحو الآتي:

المحور الأول : الآراء النحوية التي وافق بها ابن النقيب مذهب البصريين، وأما المحور الثاني : الآراء النحوية التي وافق بها ابن النقيب مذهب الكوفيين ، وأما المحور الثالث : آراءه التابعة لبعض النحاة ، وخاتمة: دونت فيها أهم النتائج العامة التي توصلت إليها بعد هذه الدراسة وأخيراً المصادر والمراجع المعتمدة في إعداد هذا البحث.

ولعل أهم المصاعب التي واجهتني هي : قلة الدراسات الأكاديمية حول ابن النقيب النحوي مقارنة بغيره من النحاة كابن هشام أو ابن عقيل مما يقلل من المراجع الثانوية للمساعدة.

اللهم إني بذلت غاية طاقتي وقصارى جهدي وأنت تعلم فلا تحرمني أجرك إن وقفت وأصببت. وإن أخطأت فلا تحرمني أجر جهدي.

### المبحث الأول

#### ترجمة شهاب الدين ابن النقيب وشيخه أبي حيان الأندلسي

ويشتمل هذا المبحث على قسمين:

القسم الأول : ترجمة شهاب الدين ابن النقيب (702 - 769 هـ = 1302 - 1368 م) تنظر ترجمته في (26 و17 و46 و16 و18 و5 و50 و39)

#### 1- اسمه ونسبه وكنيته:

أحمد بن لوئؤ بن عبد الله الرومي ، أبو العباس، شهاب الدين ابن النقيب فقيه شافعي ، مصري ينظر (17).

#### 2- ولادته ونشأته:

ولد ابن النقيب بالقاهرة سنة ثنتين وسبعمئة، ونشأ على زي الأجناد، ثم ألهم الاشتغال بالعلم بعد أن قارب العشرين، وتعلم صنعة يكتسب بها، فاشتغل بذلك، وقرأ بالسبع، ملازماً للخير والعفاف، والصدق والسكينة، وتولى إمامة التربة المعروفة بالبذقارية، خارج باب زويلة، وسكن بها مدة طويلة، وتولى اعدادات وتصدرات (26)

ويرى الحافظ ابن حجر العسقلاني بأن ابن النقيب ولد سنة 706 ينظر (17)

ولعل الأقرب للصواب ما ذهب إليه الحافظ الأسنوي لقربه منه، فقد زاره قبيل وفاته ، قال الأسنوي عند ترجمته لابن النقيب : فهو ممن نفع الله تعالى به وبتصانيفه، وكنت كثير الاختلاط به من قديم الزمان إلى أن زارني يوم الثلاثاء سادس شهر رمضان المعظم، سنة تسع وستين وسبعمئة، ثم زرتة أنا وبعض أصحابنا، ليلة الخميس (26)

ففي قول الأسنوي دلالة واضحة أنه كان من معاصريه ومعاصريه فهو أعلم بحاله وقاله ، وكذلك كل من جاء بعد الحافظ الأسنوي اعتمد قوله . (17)

#### 3- أسرته وزهده:

كان لأسرته التي نشأ فيها الأثر في تكوين شخصيته العلمية، فكان ذو عبادة وإخلاص ، وهذا يظهر واضحاً من خلال تراجم العلماء ، قال الحافظ جمال الدين الأسنوي : كان أبوه رومياً من نصارى انطاكية، فسبقت العناية، فنقلته من زمرة الكفرة إلى زمرة الأبرار القائمين باعباء ما جاء به المختار. وَ رَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ فسبى أعني والده عند فتح الملك الأشرف لها، وهو دون البلوغ، فوقع في سهم بعض الأمراء، فرباه وأعتقه، واستوطن القاهرة، وياشر نقابة بعض الأمراء، ولذلك عرف والده المذكور بما ذكرناه، ثم انقطع والده في آخر عمره، وتصوّف، وسكن الخانقاه البيبرسية، ولزم الخير والعبادة. (26)

وقال الحافظ ابن حجر : ولم يكتب قط على فتيا تورعاً وكلاً ولي تدريساً وكان مع تشدده في العبادة خلوة النادرة كثير الانبساط والدعابة (17)

### 4-شيوخه وتلاميذه:

بدأ الاشتغال بالعلم وله من العمر عشرون سنة، فسمع الحديث من ابن القماح، وابن عبد الهادي، والمدومي، وتفقه على السنباطي والسبكي وغيرهما. كما أخذ علوم العربية عن أبي الحسن ابن الملقن وأبي حيان، حتى برع فيها، وعُرف بالوقار والسكون والخشوع والقناعة. وقد انتفع به الطلبة، وتخرج على يديه جماعة من الفضلاء. (17) ومن أبرز تلامذته:

عباس بن عبد المؤمن بن عباس الكفرماوي الحازمي الشافعي، قاضي جبة عسال (18)

العلامة الحافظ جمال الدين أبو الفرج أحمد بن رجب الحنبلي (18)

بدر الدين خليل بن محمد بن عبد الله الناسخ الحلبي (18)

وغيرهم ممن يطول ذكرهم.

### 5-جهوده العلمية في أنواع الفنون:

قال الحافظ الأسنوي : كان عالماً بالفقه والقراءات والتفسير والأصول، والنحو، يستحضر من الأحاديث شيئاً كثيراً، خصوصاً المتعلقة بالأوراد والفضائل أديباً شاعراً، ذكياً فصيحاً، متواضعاً، طارحاً للتكلف، متصوفاً، كثير المروءة، كثير البر، خصوصاً لأقاربه، كثير الزيارة والموافاة لأصحابه، وافر العقل، مواظباً على الاشتغال والتصنيف، لا أعلم في أهل العلم بعده من اشتمل على صفاته، ولا على أكثرها. (26)9

### 6-وفاته:

قال الحافظ الأسنوي : صلينا خلفه التراويح إماماً بكلفة، ثم دخل إلى منزلة بالتربة المذكورة، ولزمه إلى أن توفي به ضحوة نهار الأربعاء، الرابع عشر من شهر رمضان المذكور، ودفن من يومه بالتربة التي أنشأتها خارج باب النصر، وذلك بوصية منه رحمه الله وإيانا بمئه وكرمه (26)، وقال الحافظ ابن حجر : ومات قبله أي قبل الأسنوي مطعوناً - يعني بمرض الطاعون الذي أصاب القاهرة آنذاك - في نصف شهر رمضان سنة 769 . (17) القسم الثاني : ترجمة أبي حيان النحوي الأندلسي (654-745=1256-1344م) تنظر ترجمته في (49و26و17و46و16و18و5و50و39)

### 1-اسمه ونسبه وكنيته:

محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان الغرناطي الأندلسي الجباني النّفزي، أثير الدين، أبوحيان (16)

### 2-ولادته ونشأته:

ولد بغرناطة في أواخر شوال سنة (654) هجرية وأخذ النحو عن أبي جعفر بن الزبير خاتمة نحاة المغرب، وشيئاً قليلاً عن جماعة من مشايخ أبي جعفر المذكور الأخذيين عن أبي علي الشلوبين، ثم قدم إلى الديار المصرية وقرأ كتاب «سيبويه» على الشيخ بهاء الدين بن النحاس الحلبي، وسمع من جماعات كثيرة وانصب للاشتغال والتصنيف، وتصدّر بجامع الأقمر وتولى تدريس التفسير بجامع ابن طولون وبالقبلة المنصورية وتدرّس الحديث بالقبلة المذكورة وأضرّ قبل موته بقليل (26) كان خروج العالم من غرناطة نتيجة خلاف نشأ بينه وبين أستاذه أبي جعفر ابن الطباع، إذ دفعته حدة شبابه إلى التعرض له، ثم توسّع الخلاف حتى شمل أستاذه الآخر أبا جعفر بن الزبير، فتصدى للتأليف في الرد عليه والظعن في روايته. فرفع الأمر إلى السلطان الذي نصر ابن الزبير وأمر بالقبض على خصمه ومعاقبته، فاضطر إلى التخفي، ثم اجتاز البحر سراً متوجهاً نحو المشرق، وتكررت رحلاته

حتى استقر في مصر. وقد اشتهر بكثرة الشعر، حتى تناقضت فيه الأقوال بين الثناء والقدح. وعندما قدم أبو حيان إلى مصر سنة ٦٧٩ هـ، لزم الشيخ أبا طاهر المليجي، وهو آخر من قرأ على أبي الجود، فقرأ عليه واستفاد منه، كما حضر مجالس الشيخ شمس الدين الأصبهاني. أما من الناحية المذهبية، فقد كان في أول أمره على مذهب الظاهرية، ثم انتقل إلى مذهب الشافعية واختصر كتاب المنهاج، غير أن أستاذه أبا البقاء كان يصرّ على القول بأنه ظل ظاهرياً ولم يفارق مذهبه الأول. (17)

### 3- شيوخه وتلاميذه:

أخذ علم القراءات عن أبي جعفر بن الطّباع، وأخذ العربية عن أبي الحسن الأبيدي وأبي جعفر بن الزبير، وابن أبي الأحوص، وابن الصائغ، وبمصر عن البهاء بن النحاس وجماعة، وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب وسمع الحديث بالأندلس وإفريقية والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربعمئة وخمسين شيخاً، منهم أبو الحسن بن ربيع وابن أبي الأحوص والقبط القسطلاني وأجاز له خلق من المغرب والمشرق، منهم الشرف الدميطي، وابن دقيق العيد، والتقي بن رزين، وأبو اليمن بن عساكر. (18)

### 4- جهوده العلمية في أنواع الفنون:

لقد كان واسع الاطلاع في علوم اللغة العربية، متمكناً في النحو والتصريف حتى بلغ فيهما مرتبة الريادة والإمامة، إذ كرّس جلّ عمره لخدمة هذين العلمين، فصار المرجع الأبرز الذي يُشار إليه في مختلف الأقطار. وإلى جانب ذلك امتاز بمكانة علمية رفيعة في التفسير وعلوم الحديث، ومعرفة تراجم العلماء وطبقاتهم، وبخاصة أعلام المغرب الإسلامي. كما خلف نتاجاً علمياً متنوعاً من المؤلفات التي لاقت انتشاراً واسعاً وذاع صيتها في حياته.

وقد اضطلع بمهمة التدريس والإقراء، فجمع بين الصغار والكبار من طلابه، حتى غدا الكثير منهم أئمة وشيوخاً يُعتمد عليهم في حياته. وهو الذي أسهم في نشر كتب ابن مالك بين الدارسين، وحثّ على قراءتها وشرح غوامضها، وكان يصف مقدمة ابن الحاجب بقوله: هذا نحو الفقهاء. وألزم أحداً أن لا يقرئ أحداً إلّا في كتاب سيبويه أو في التسهيل لابن مالك (17)

### 5- وفاته

مات في صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة. (16)

### المبحث الثاني

#### الآراء النحوية الواردة في الكتاب

يتناول هذا المبحث مجموعة من المحاور الرئيسية التي تتكامل فيما بينها لتحقيق الغرض الذي انطلقت هذه الدراسة من أجله، وقد اقتضت ترتيبها إلى ثلاث محاور بحسب ما يشتمل عليه من آراء ومسائل، وهي كل من:

المحور الأول: الآراء النحوية التي وافق بها ابن النقيب مذهب البصريين

أولاً: المرفوعات

فيُعدُّ من جملة المرفوعات التي تضم آراء نحوية وردت في الكتاب كل مما يأتي:

#### أ- الفاعل

□ قال أبو حيان الأندلسي: (المرفوعات ثمانية)

□ قال ابن النقيب في شرحه: لما كان الاسم أشرف من الفعل قدم الشيخ الكلام عليه وعلى أقسامه وقدم ذكر المرفوعات على المنصوبات؛ لأن الرفع إعراب العمدة وهو الفاعل فكان أقوى، وقدم المنصوبات على المجرورات؛ لأن النصب يدخل الأفعال فكان أقوى مما يختص بالأسماء

وهو الجر ، وجعل الشيخ المرفوعات ثمانية أنواع : الفاعل ، والمفعول الذي لم يسم فاعله ، والمبتدأ والخبر ، واسم كان وأخواتها ، واسم ما ، وخبر إن وأخواتها ، وخبر لا . (44) انتهى ومما تقدم يتضح أنّ ابن النقيب اتبع منهج شيخه في تحديد عدد المرفوعات، فقد عدّها الشيخ ثمانية وجعل كل قسم قائم برأسه وهو مرفوع ، غير أنّ تحديد عدد المرفوعات كان محل اختلاف العلماء ، فهناك من عدّها سبعة وجعل الفاعل ونائبه واحداً كما عدّه بعض المتأخرين، ومنهم من جعل المرفوعات خمسة في الأصل وهي المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، والمفعول الذي لم يسم فاعله ، والمشبّه بالفاعل في اللفظ والمشبّه بالفاعل رأس وتحتّه أربعة أقسام وهي : اسم كان وأخواتها وما النافية، وخبر أن وأخواتها ولا النافية ، ومنهم من عدّ التابع للمرفوع ومنهم من عدّ الفعل المضارع المجرد ينظر (30 و24 و42)

□ قال أبو حيّان الأندلسي: الفاعل ويُرفع بالفعل نحو : (قام زيد) ، وبالاسم نحو مررت برجل قائم (أبوه) ، ولا يتقدم على رافعه.

□ قال ابن النقيب في شرحه : الأول من المرفوعات ، الفاعل وهو كل اسم أسند إليه فعل أو اسم طريقة فاعل مثال ذلك: (قام زيدٌ) و (يَوْمٌ عَمْرُو) و ( خَالِدٌ قائم أبوه)، فزيد فاعل لأنه اسم أسند إليه فعل مقدّم عليه على طريقة فعل مقدّم عليه على طريقة فعل ، وعمرو أيضاً فاعل ؛ لأنه اسم أسند إليه فعل مقدّم عليه على طريقة فاعل ، فزيد مرفوع ب (قام) ، وعمرو مرفوع ب (يقوم) ، وأبوه مرفوع ب (قائم) وهذا معنى قول الشيخ ويرفع بالفعل وبالاسم ، وقولنا: مقدّم عليه احترازاً مما إذا تقدم الاسم على رافعه ، أعني: تقدم زيد على (قام) ، وعمرو على (يقوم) ، وأبوه على (قائم) فإنه لا يجوز وهو معنى قول الشيخ ولا يتقدم على رافعه ؛ لأنه يخرج من باب الفاعل إلى باب الابتداء ، فإذا قلت: (زيدٌ قام) على أن زيدا فاعل ب ( قام) لم يجز بل يعرب زيد مبتدأ وقام خبره ، وكذلك إذا قلت: (زيدٌ يَوْمٌ لم يجز أن يكون زيد فاعلاً ب (يقوم) ، بل زيد مبتدأ ويقوم خبره ، وكذلك إذا قلت: (زيدٌ أبوه قائم) لم يجز أن يكون أبوه فاعلاً ب (قائم) ، بل زيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثان وقائم خبر (أبوه) ، وأبوه قائم خبر المبتدأ الأول الذي هو زيد . (44) انتهى وبناءً على ما تقدم يظهر أنّ ابن النقيب وشيخه تبعاً رأي البصريين وهو عدم جواز تقدم الفاعل على الفعل وعلله بخروجه من باب الفاعل إلى الابتداء . استدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه، بوروده عن العرب في نحو قول الزبّاء: ما للجمال مشيها وثيدا أجندلا يحملن أم حديدا في رواية من روى " مشيها " مرفوعاً، قالوا: ما: اسم استفهام مبتدأ، وللجمال: جار ومجرور متعلق بمحذوف خير المبتدأ، مشى: فاعل تقدم على عامله وهو وثيدا الآتي ومشى مضاف والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه، ووثيدا: حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة، وتقدير الكلام: أي شئ ثابت للجمال حال كونها وثيدا مشيها. واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين، أحدهما: أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعاً، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، وثانيهما: أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت " زيد قام " وكان تقديم الفاعل جائزاً لم يدر السامع أردت الابتداء بزيد والخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد على أنه فاعل، وقام حينئذ خال من الضمير؟ ينظر (19 و1)

ب- المبتدأ والخبر

□ قال أبو حيّان الأندلسي : والمبتدأ يكون عاماً خاصاً والخبر يكون مفرداً وجملة نحو: زيد قائم وزيد خرج أبوه.

□ قال ابن النقيب في شرحه : الثالث والرابع من المرفوعات المبتدأ والخبر فالمبتدأ وهو كل اسم مجرد من العوامل اللفظية مخبر عنه أو وصف رافع لشيء يستغنى به فقولنا : كل اسم جنس وقولنا:

مجرد من العوامل اللفظية فصل خرج به ما تدخله العوامل اللفظية نحو : (زيد) في: كان زيد قائماً و (أن زيداً قائم) و (ظننتُ زيداً قائماً) ، ف (زيد) في المثل الثلاثة ليس مبتدأ ؛ لأنه ليس مجرداً من العوامل اللفظية ، فإن (كان) عامله في الأول ، و (أن) في الثاني ، و (ظن) في الثالث .  
وقولنا: (اللفظية) احتراز من العامل المعنوي فإن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وهو معنوي فالمبتدأ معمول العامل معنوي ، وقولنا: مخبر عنه احترازاً من أسماء الأفعال نحو: (نزال) ، و(دراك) فإنه مجرد من العوامل اللفظية لكنه لا يخبر عنه ، فليس هو مبتدأ وهذا الذي قلناه في أسماء الأفعال هو على غير مذهب سيبويه كما ستعرفه في موضعه ، وقولنا: أو وصف رافع لشيء يستغنى به ليدخل فيه نحو: (أقائم زيد) فإن المبتدأ على قسمين: قسم له خبر مثل: (زيد قائم) ، فزيد مبتدأ ؛ لأنه اسم مجرد من العوامل اللفظية ، مخبر عنه بـ (قائم)

وقسم لا خبر له وإنما يرفع شيئاً يغني عن الخبر نحو (أقائم زيد) ف (أقائم) مبتدأ وزيد فاعل سد مسد الخبر، قال الله تعالى: (أرأغب أنت) ومثله: (أقائم الزيدان) ، ف(أقائم) مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر ، ومثله: (أقائم الزيدون) ، وما قائم زيد، وما قائم الزيدان ، وما قائم الزيدون) ثم الكثير في هذا أن يتقدم فيها استفهام أو نفي كما مثلناه وقد يخلو عنها وهو قليل ، كقول الشاعر:

**خبير بنو لهب فلا تكُ مُلغياً      مقالة لهبي إذا الطير مرت**

ثم المبتدأ قد يكون عاماً كقولك: (كل الناس ميتون) ، و (تمرة خير من جواده) أي: أي تمرة كانت خير من جواده ، وقد يكون خاصاً كقولك: (زيد قائم وعمرو منطلق) ، والخبر هو الجزء المحصل للفائدة في الجملة الإسمية نحو: (قائم ومنطلق) في المثالين المتقدمين ، وهو على قسمين:

فالمفرد كـ (قائم) من قولك: (زيد قائم) ، والجملة قد تكون اسمية تقول: (زيد أبوه قائم) ، ف(زيد) مبتدأ و (أبوه قائم) جملة اسمية خبر الزيد ، أبوه مبتدأ وقائم خبره ، وقد تكون فعلية تقول: (زيد خرج أخوه) ف (زيد) مبتدأ و خرج أخوه جملة فعلية خبر لزيد ، ويُخبرُ أيضاً بالظرف وبالمرور نحو : زيد في الدار وزيد عندك لكنهما لا يخرجان عن الجملة أو المفرد ؛ لأنَّ الخبر في الحقيقة ليس الظرف والمجرور بل الخبر ما يتعلق به الظرف والمجرور ، فإذا قلت: (زيد في الدار) فتقديره زيد مستقر في الدار ، فمستقر هو الخبر وهو مفرد ، أو تقديره زيد استقر في الدار ، فاستقر هو الخبر وهو جملة ، والأصل في المبتدأ أن يقدم ويُؤخر الخبر ويجوز تقديم الخبر إلا أن يمنع مانع فيجب تقديم المبتدأ .  
(44) انتهى يتضح من مجمل ما سبق ذكره أنّ ابن النقيب قد التزم رأي البصريين بجواز تقديم الخبر على المبتدأ إلا أن يمنع مانع فيجب تقديم المبتدأ ، مؤكداً بذلك تمسكه بالمواقف النحوية للمدرسة البصرية . فقد جاء في الإنصاف ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة "فالمفرد" نحو "قائم" زيد، وذهب عمرو" والجملة نحو أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو" ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة لأنه يؤدي إلى أن تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: "قائم زيد" كان في قائم ضمير زيد؟ وكذلك إذا قلت أبوه قائم "زيد" كانت الهاء في أبوه ضمير زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا ذلك لأنه قد جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم (7)  
□ قال أبو حيان الأندلسي: وقد يفصل بينهما بضمير مرفوع إن كانا معرفتين أو كان المبتدأ معرفة والخبر قريباً من المعرفة نحو : زيد هو الفاضل ، و زيد هو أفضل من عمرو .

□ قال ابن النقيب في شرحه : مما يتعلق بالمبتدأ الكلام على الفصل وهو أن تأتي بين المبتدأ والخبر أو بين ما أصلهما المبتدأ والخبر بصيغة ضمير مرفوع يُسمى فصلاً والمراد بما أصلهما المبتدأ والخبر اسم كان وخبرها ، واسم أن وخبرها ، ومفعولاً ظن ، وله شروط أحدها: أن يطابق ما قبل في

الإفراد والتذكير والحضور وغير ذلك نحو : زيد هو الفاضل ، فزيد مبتدأ وهو فصل والفاضل خبره ، وكُنْتُ أنا الفاضلُ فكنتُ كان واسمها وأنا فصل والفاضل خبر كان ، و ظَنَنْتُكَ أنتَ الفاضل ، فظننتُك فعل وفاعل ومفعول وأنت فصل والفاضل أن تأتي مفعولي ظن ، (والزيدان هما الفاضلان) ، و (الزَيْدُونَ هُمُ الْفُضَّلَاءُ) الثاني: أن يكون متوسطاً كما مثلنا فلا يجوز تقديمه عليهما. الثالث: أن يكون المبتدأ أو الخبر معرفتين نحو : زيد هُوَ الْفَاضِلُ كما مثل الشيخ ، أو يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة قريبة من المعرفة مثل: (أَفْضَلُ مِنْ) نحو : زيد هو أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو كما مثل الشيخ ، وإنما قاربت أفضل من المعرفة ؛ لكونهما لا تقبل الألف واللام ، وكما أن المعرفة لا تقبلهما فلو كان المبتدأ معرفة والخبر نكرة لا يقارب المعرفة لم يجز نحو زيد هو قائمٌ ، ولو كان المبتدأ والخبر نكرتين مقاربتين للمعرفة نحو : (ظَنَنْتُ أَحْسَنَ مِنْ زَيْدٍ هُوَ أَحْسَنُ مِنْ عَمْرٍو ) ففي جوازه خلاف جزم ابن عصفور بالجواز ، وحكاه سيبويه عن بعضهم وأنكره أنكاراً شديداً وقول الشيخ يُفصل بينهما إشارة إلى الشرط الثاني وقوله: إن كانا معرفتين إلى آخره إشارة إلى الشرط الثالث ، وقوله بضمير مرفوع إنما قال ذلك تقريباً لفهم الطالب وإلا فالأحسن أن يقول بصيغة ضمير مرفوع كما قاله في غير هذا الكتاب لأن الأصح أن الفصل حرفٌ لا موضع له من الإعراب ، وليس هو ضميراً بل صيغة ضمير الرفع ، وقيل هو ضمير والأصح الأول. (44) انتهى هذا يتعلق بمسألة موضع الفصل بين النعت والخبر، ويتضح مما تقدم عرضه أن ابن النقيب تابع رأي البصريين في مسألة الفاصل بين المبتدأ والخبر، فذهب البصريون إلى أن ما يُسمى "الفصل" لا موضع له من الإعراب، لأنه يعمل على فصل النعت عن الخبر إذا كان الخبر مضارعاً للنعت، مثل قولهم: "زيد" هو العاقل

جاء في كتاب الإنصاف القول: (ذهب الكوفيون إلى أن ما يُفصلُ به بين النعت والخبر يسمى عماداً، وله موضع من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده. وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلاً لأنه يُفصلُ بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت كقولك: "زيد" هو العاقل" ولا موضع له من الإعراب. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن حكمه حكم ما قبله لأنه توكيد لما قبله، فتنزل منزلة النفس إذا كان توكيداً، وكما أنك إذا قلت: "جاءني زيد نفسه كان نفسه تابعاً لزيد في إعرابه فكذلك العماد، إذا قلت: "زيد" هو العاقل يجب أن يكون تابعاً في إعرابه. وأما من ذهب إلى أن حكمه حكم ما بعده قال: لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد، فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنه لا موضع له من الإعراب؛ لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر، ولهذا سمي فصلاً، كما تدخل الكاف للخطاب في "ذلك، وتلك" وتثنى وتجمع ولا حط لها في الإعراب و"ما" التي للتوكيد ولا حط لها في الإعراب؛ فذلك ههنا). (7)

ثانياً: المنصوبات

ويُدرج ضمن المنصوبات التي تناولها الكتاب وتم توثيقها في إطار آراء ابن النقيب :  
أ- تقديم خبر كان وأخواتها عليها

قال ابن النقيب في شرحه : ويجوز تقديم الخبر أيضاً على الفعل نفسه إلا دام فتقول: (قائماً كان زيد) ولا يجوز (قائماً ما دام زيد) نعم إن نفي شيء من الأفعال بما لا يجوز فيه تقديم الخبر على ما يجوز تقديمه على الفعل فتقول: (ما قائماً كان زيد) و (ما قائماً برح زيد) ، ولا يجوز (قائماً ما كان زيد) ، ولا (قائماً ما برح زيد) ، وفي جواز تقديم خبر ليس عليها خلاف . (44)

مما تقد من كلام ابن النقيب يظهر بأنه تابع البصريين في مسألتين:

المسألة الأولى : تقديم خبر "ما زال" وأخواتها عليها

فابن النقيب يرى عدم جواز تقديم الخبر على الفعل نفسه إلا دام وهو مذهب جمهور البصريين، فقد جاء في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف القول :

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر "ما زال" عليها، وما كان في معناها من أخواتها، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين، وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر "ما دام" عليها. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن "ما زال" ليس بنفي للفعل، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل، وبيان أن الفاعل حاله في الفعل متطاولة، والذي يدل على أنه ليس بنفي إن "زال" فيه معنى النفي، و"ما" للنفي، فلما دخل النفي على النفي صار إيجاباً، والذي يدل على أن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً، أنك إذا قلت "انتفى الشيء" كان ضدًا للإثبات، فإذا أدخلت عليه النفي نحو "ما انتفى" صار موجباً؛ فدل على أن نفي النفي إيجاب..

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر "ما زال" عليها لأن "ما" للنفي، والنفي له صدر الكلام؛ فجرى مجرى حرف الاستفهام في أن له صدر الكلام، والسّر فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل؛ فينبغي أن يأتي قبلهما، لا بعدهما، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك ههنا، ألا ترى أنك لو قلت في الاستفهام "زيدًا أضربت" لم يجر، لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف الاستفهام عليه؛ فكذلك ههنا؛ إذا قلت "قائماً ما زال زيدًا" فينبغي أن لا يجوز لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم "إن ما زال ليس بنفي للفعل، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً" قلنا: هذا حجة عليكم، فإنما كما أجمعنا على أن "ما زال" ليس بنفي للفعل أجمعنا على أن "ما" للنفي، ثم لو لم تكن "ما" للنفي لما صار الكلام بدخولها إيجاباً، فالكلام إيجاباً و"ما" نفي؛ بدليل أننا لو قدرنا زوال النفي عنها لما كان الكلام إيجاباً، وإذا كانت للنفي فينبغي أن لا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها؛ لأنها تستحق صدر الكلام كالاستفهام.

وأما "ما دام" فلم يجر تقديم خبرها عليها نفسها لأن "ما" فيه مصدرية لا نافية، وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان؛ ألا ترى أنك إذا قلت "لا أفعل هذا ما دام زيد قائماً" كان التقدير فيه: زمن دوام زيد قائماً، كقولك "حيثك مقدم الحاج، وخفوق النجم" أي زمن مقدم الحاج وزمن خفوق النجم، إلا أنه حذف المضاف الذي هو الزمن، وأقيم المصدر الذي هو المضاف إليه مقامه، وإذا كانت "ما" في "ما دام" بمنزلة المصدر فما كان من صلة المصدر لا يتقدم عليه، والله أعلم . (7)

#### المسألة الثانية: تقديم خبر (ليس) عليها

فابن النقيب يرى جواز تقديم خبر ليس عليها، وهو مذهب جمهور البصريين، فقد جاء في كتاب التبيين عن مذاهب النحويين القول: [جواز تقديم خبر (ليس) عليها عند جمهور البصريين.

وقال الكوفيون، وبعض البصريين: لا يجوز وحجة الأولين من أوجه: أحدها: قوله تعالى: {ولئن أخرجنا عنهم العذاب إلى أمة معدودة ليقولن ما يحبسُهُ}، ثم قال: {ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم} فنصب (يوم) ب (مصروف) و (مصروف) خبر (ليس) وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه؛ لأن المعمول تابع للعامل ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع. فإن قيل: في الآية وجوه خير مما ذكرتم.

أحدها: أن (يوم) في موضع رفع وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل كما قرأ نافع: {هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم} بفتح الميم وعلى هذا لا يبقى لكم فيه حجة.

والثاني: نقدر أنه منصوب ولكن لا ب (مصروف)، بل بفعل دل الكلام عليه تقديره: يلازمهم يوم يأتيهم، أو يهجم عليهم ومثل ذلك لا ب (مصروف) كقولك: زيداً ضربته، هو منصوب بفعل محذوف. والثالث: سلمنا أنه منصوب ب (مصروف) ولكن هو ظرف له والظروف يتساهل في نصبها فلا يلزم من ذلك جواز النصب في غيرها.

والجواب: أما الأول فجوابه من وجهين:

أحدهما: أنه لو كان من هذا الموضع لكان مبتدأ والجملة بعده خبر عنه فيلزم من ذلك أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ فيكون الأصل ليس مصروفاً عنهم فيه، وحذف العائد على المبتدأ من مواضع الضرورة.

والثاني: أن (يوم) مضافٌ إلى فعل معرب، والجيد في مثل ذلك إعراب المضاف، ولم يقرأ أحدٌ من القراء (يوم) بالرفع بخلاف قوله:

{يومٌ ينفع الصادقين} على أن (يوم ينفع) معرب بالنصب وهو ظرفٌ لما دل عليه هذا؛ أي هذا واقعٌ في يوم نفع الصادقين.

وأما نصبه بفعلٍ مضمّرٍ فلا حاجة إليه مع صحّة عمل مصروفٍ فيه؛ لأن الإضمار على خلاف القياس.

أما كونه ظرفاً فليس بعلةٍ لجواز أعمال الخبر المتأخر فيه فإنّ أحداً لم يفرق بين عمل خبر (ليس) فيما تقدم عليها بين الظرف وغيره.

والدليل الثاني: أنه فعلٌ جازٍ تقديم منصوبه على مرفوعه فجازٍ تقديمه عليه ك (كان) وأخواتها مثلاً ذلك أن تقول: ليس قائماً زيدٌ فتنصب قائماً ب (ليس) وهو مقدّم على المرفوع فكذلك إذا تقدّم المنصوب عليها، والجامع بينهما أن تقديم المنصوب على المرفوع تصرفٌ، والتصرف للأفعال بحق الأصل، ألا ترى أن (ما) الحجازية لما لم تكن متصرفّةً أولما كانت حرفاً لم يتقدّم منصوبها على مرفوعها لعدم الفعلية، بخلاف (ليس)

فإن قيل الجواب عنه من وجهين:

أحدهما: لا تُسلم أنها فعلٌ، بل هي حرفٌ على ما ذكر في المسألة قبلها.  
والثاني: تُسلم أنها فعلٌ ولكن غير متصرفٍ ولا حقيقي بل هو أشبه بالحرف، وقد ذكرناه في المسألة السابقة، ثم هو منقوض في المعنى ب (نعم) و (بئس) و (عسى) وفعل التعجب فإنّ تقديم المنصوب فيها غير حائزٍ فلو قلت: رجلاً نعم زيدٌ لم يجز، وما زيداً أحسن لم يجز، وعسى أن يقوم زيدٌ على أن تجعل أن يقوم في موضع نصبٍ لم يجز، وخرج على ما ذكرناه (كان) فإنها متصرفة تكون للماضي والحال والاستقبال بخلاف (ليس) [(12)]

#### ثانياً: المنصوبات

##### ب- المفعول به

□ قال أبو حيان الأندلسي: المفعول به وعامله فعل واسم فاعل ومثال ومصدر واسم فعل.

□ قال ابن النقيب في شرحه: الخامس من المنصوبات المفعول به وهو ما كان محلاً لفعل الفاعل نحو (أكرم زيد عمراً) فعمرو محل لإكرام زيد، ثم العامل في المفعول به خمسة أشياء أحدها: الفعل ومثاله كما تقدم (ضربت زيداً) فضرب هو الناصب لزيد والثاني: اسم الفاعل نحو: (أنا ضارب زيداً) فزيداً منصوب ب ضارب، والثالث: المثال، والمراد بالمثال أبنية المبالغة من اسم فاعل كما سيأتي نحو: (أنا شراب العسل)، و (ضروب زيداً)، والرابع المصدر مثل: (يُعجبني ضرب زيد عمراً) والخامس: اسم الفعل نحو (دراك زيداً) فهذه الخمسة تعمل في المفعول به النصب. (44) انتهى

يرى ابن النقيب أن العامل في الفعل خمسة أشياء، فقد جمع كل شيء ينصب مفعولاً به فذكر الفعل، واسم الفاعل، والمصدر، وأمثلة المبالغة وغيرها على أنها عاملة في المفعول به، وهذا يباين مفهوم النحاة. فالعامل الذي يعمل في المفعول به فيه خلاف بين النحاة هل هو الفعل والفاعل جميعاً أو الفعل فقط؟ فقد كان البصريون يذهبون إلى أن العامل في المفعول به هو الفعل السابق له أو ما يشبهه من مصدر واسم فاعل، وكان الكسائي يذهب إلى أن العامل فيه هو خروجه عن وصف الفعل. وذهب الفراء إلى أن العامل فيه هو الفعل والفاعل معاً، وبذلك عدّد العامل فيه. (35)، ومعلوم أن الكوفيين قد ذهب أكثرهم إلى أن العامل في المفعول به هو الفعل والفاعل جميعاً. (32)

□ مسألة تقديم مفعولي (ظنّ) عليها

قال ابن النّقيب في شرحه: وأما إذا تقدمت على المفعولين ووقعت أول الكلام فإنه لا يجوز إلغاؤها ويجب إعمالها نحو ظننت زيدا قائماً ، ولا يجوز (ظننت زيدا قائم) وكذا باقي أخواتها (44). انتهى وبالنظر إلى ما تقدم يتضح أنّ ابن النّقيب تابع رأي البصريين، وسار على منهجهم في وجوب إعمال مفعولي (ظنّ) إذا تقدمت (ظنّ) عليها، وهذا خلاف رأي الكوفيين، قال الأزهرى: خلافاً للكوفيين والأخفش، فإنهم أجازوا الإلغاء مع التقدم، نحو: (ظننت زيدا قائم) برفعهما، واستدلوا على ذلك بقوله وهو بعض بني فزارة:

كذلك أدبت حتى صار من خلقي أي وجدت ملاك الشيمة الأدب

برفع (ملاك) على الابتداء، و(الأدب) على الخبرية مع تقدم (وجدت عليهما) (21)

□ قال أبو حيّان الأندلسي : وإذا سبق عاملان مما تقدم معمولاً جاز أن تعمل السابق وأن تعمل المجاور نحو ضربني وضربت زيدا ، فعلى إعمال ضربني ترفع زيدا لأنه فاعل ، وعلى إعمال ضربت تنصبه لأنه مفعول لما أنقضى الكلام على مما يعمل في المفعول.

□ قال ابن النّقيب في شرحه : ذيل الشيخ ذلك بهذا الفصل؛ لأنه من إخدام المفعول به ويسمى بالتنازع وهو أن يتقدم عاملان مما تقدم ، أي: ممّا تقدم أنه يعمل في المفعول به من الأفعال وأسماء الفاعلين والمصادر وأسماء الفعل والمثال وتأخر عنهما معمول جاز إن تسلط على ذلك المعمول الأول من العاملين وتعمل الثاني منهما ، وجاز أن تسلطه على المفعول الثاني وهو المجاور للمعمول وتهمل الأول ، كلاهما جائز لكن اختلفوا في الأول من ذلك فالبصريون يقولون: الأولى أن تسلط على المعمول العامل الثاني المجاوز ويهمل الأول ، والكوفيون يقولون: الأولى أن تسلط عليه الأول لسبقه وتهمل الثاني. (44) انتهى

وبذلك اختار ابن النّقيب أن يسير على نهج البصريين ، فوافقهم في رأيهم وخالف مذهب الكوفيين وما ذهبوا إليه. فالذي ذهب إليه البصريون أن الذي يعمل هو الثاني لقربه وخالفهم بذلك الكوفيون بدعوى الاسبقية، ثم خالفهم الفراء في رأيه وهو يرى أن الاثنين يعملان وفيه قرب من الصحة والدقة ألا وهو أن (زيداً) مثلاً في الجملة (قام وقعد زيد) قد يكون فعل الفاعلين وهو القيام والقعود لكن ترتيب القيام بالفعل مجهول، وكما ما معروف أن الواو تقتضي المغايرة وكذلك تفيد المعية فلو قلنا: (جاء زيد وعمرو) علمنا مجيء الاثنين لكن من هو الأسبق؟ هل هو زيد أم عمرو؟ وهل جاء سوية أم لا؟ فكذلك (قام وقعد زيد) فقد يكون (قام) ثم بعد حين من الزمن (قعد) والفاعل واحد وهو زيد فلم يتبين أن القيام بالفاعلين من المدة الزمنية نفسها أم لا؟ ينظر (7 و8)

ج- المنادى

□ قال أبو حيّان الأندلسي : المنادى مفعول بفعل محذوف فإن كان ضافاً أو مطولاً أو نكرة لا تقصد نصب نحويّاً يا عبد الله ويا طالعا جبلا وقول الاعمى: يا رجلاً خذ بيدي ، وإن كان نكرة مقصودة أو علماً مفرداً بنى على ما رفع به نحو (يا فقيه) و (يا زيد) و (يا زيدان) و (يا زيدون)

□ قال ابن النّقيب في شرحه: مما لا يتضح به المندوب ، ويلحق بالمندوب في آخره ألف وهاء للسكت كما مثلنا به ، ويجوز حذف الهاء وإبقاء الألف فتقول: (وا زيداه) ، قال الشاعر:

حُمِلتُ أمراً عظيماً فاصطُبرْتُ له وقُمتُ فيه بأمر الله يا عمراً

ويجوز حذفهما فتقول: (يا زيد) مبنياً على الضم ، ويجب هنا أن يكون حرف النداء (وا) ، فإن ندب بـ (يا) لم يجز حذف الألف لئلا يلتبس بمنادى غير مندوب ، وهذه الألف تلحق آخر المندوب إن كان علماً ، وآخر المضاف إليه إن كان مضافاً ، وآخر الصلة إن كان موصولاً ، فلهذا مثل الشيخ ب(وا)

زيده) فلحقت آخر العلم وبوا غلام جعفره فلحقت آخر المضاف إليه ، وب ( أمن حفر بئر زمزماه فلحقت آخر الصلة) . (44) انتهى

يندرج كلام ابن النقيب ضمن ما يتعلق بمسألة المنادى المفرد العلم ؛ معرب أو مبني؟ ومما سبق ذكره يتضح أنّ ابن النقيب سار إلى ترجيح مذهب البصريين مجارياً لهم في منهجهم، مبيناً لما ارتأه الكوفيون، فابن النقيب يرى أن الاسم المنادى المعرف المفرد مبني على الضم، وموضعه النصب؛ لأنه مفعول وهو مذهب شيخه.

وقد جاء في كتاب الانصاف القول : ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين. وذهب القراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم، وليس بفاعل ولا مفعول. وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم، وموضعه النصب؛ لأنه مفعول.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأننا وجدناه لا مُعرباً له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض، ووجدناه مفعول المعنى؛ فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف، ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف؛ فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برفع صحيح فرق، فأما المضاف فنصّبناه لأننا وجدنا أكثر الكلام منصوباً؛ فحملناه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالاً من غيره.

وأما القراء فتمسك بأن قال: الأصل في النداء أن يقال "يا زيده"، كالتدبية؛ فيكون الاسم بين صوتين مديدين وهما "يا" في أول الاسم، والألف في آخره والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو "يا" في أوله عن الثاني وهو الألف في آخره، فحذفوها وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيهاً بقَبْلُ وبعْدُ؛ لأن الألف لما حذفت وهي مرادة معه...

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مبني وإن كان يجب في الأصل أن يكون معرباً لأنه أشبه كاف الخطاب، وكاف الخطاب مبنية؛ فكذلك ما أشبهها. ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيًا كم أن كاف الخطاب مبنية . (7)

المحور الثاني : الآراء النحوية التي وافق بها ابن النقيب مذهب الكوفيين.

وقد جرى إثباتها استناداً إلى ما أورده ابن النقيب من آراء.

#### أ-النعته

□ قال أبو حيان الأندلسي: النعت: وهو التابع المشتق أو المقدر بالمشتق نحو : (قام زيد الفاضل) وجاء زيد الاسد.

□ قال ابن النقيب في شرحه: الأول من التوابع النعت وهو كما قال الشيخ التابع المشتق أو المقدر بالمشتق ، فالتابع جنس يشمل التوابع الخمسة ، وقوله المشتق فصل يخرج ما عدا النعت من التوابع فإن الاشتقاق لا يشترط في شيء من التوابع إلا في النعت (44). انتهى

وبذلك نرى ابن النقيب تابع شيخه ومال إلى رأي الكوفيين بتسمية الصفة (نعتاً) حيث يطلقون عليه هذه التسمية، وأما البصريون فيقولون (الصفة) . ينظر (15و51)

#### المحور الثالث : آراءه التابعة لبعض النحاة.

قد تم توثيقها في إطار آراء ابن النقيب التي تابع بها بعض آراء النحاة، وهي كل من:

#### أ-إعراب الأسماء الستة

□ قال أبو حيان الأندلسي : وأخوه وأبوه وحموه وفوه وذو مال وهنوها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء نحو قام أبوه ورأيتُ أباه ومررت بأبيه.

□ قال ابن النقيب في شرحه : يرفع بالواو وينصب بالألف ويُجر بالياء؛ لأنه مفرد مكبر مضاف إلى غير ياء المتكلم ، وقول الشيخ يرفع بالواو وينصب بالألف ويجر بالياء إنما ذكر ذلك ؛ تقريباً لفهم الطالب ، وإلا فأصح المذاهب في هذه الأسماء الستة أنها ليست معربة بالحروف ، بل بحركات مقدرة

في الحروف ، وإذا قلت: (جاء أبوك) فعلامه الرفع ضمة مقدره في الواو لا نفس الواو ، وكذلك: (رأيتُ أبك) علامة نصبه فتحة مقدره في الألف لا نفس الألف ، وكذلك: (مررتُ بأبيك) علامة خفضه كسرة مقدره في الياء لا نفس الياء ، وكذلك الكلام في باقيها . (44) انتهى وبهذا اختار ابن النقيب قول سيبويه : أنّ حروف المدّ فيها حروفُ إعرابٍ، والإعرابُ مقدرٌ على تلك الأسماء . باينت آراء النحويين في حكم حروف المد والإعراب المصاحب لها:

- 1- سيبويه يرى أن حروف المد تحتوي على وف إعراب، وأن الإعراب مقدر عليها.
- 2- أبي الحسن الأخفش: يرى أن حروف المد على الإعراب فقط.
- 3- الحرمي يرى أن الإعراب يكون قبل حروف
- 4- قطرب وأبي إسحاق الزيادي يرى أن هذه روف نفسها إعراب.
- 5- المازني: يرى أن حروف المد ناتجة عن إشباع الحركات والإعراب يكون قبلها.
- 6- رأي أبي علي وأصحابه يرى أن هذه الحروف في حروف الإعراب، وأن الإعراب موجود، ولكن لا يوجد إعراب مقدر.
- 7- رأي الفراء : يرى أن حروف المد معربة من مكانين: حرف المد نفسه وحركات ما قبلها. ينظر (12 و33)

### ب- المعرف بـ(أل)

□ قال أبو حيان الأندلسي: والمعرف بـ(أل) للعهد نحو جاء القاضي ، وللجنس نحو اسقني الماء.

□ قال ابن النقيب في شرحه : وقوله المعرف بـ (أل) هذا هو المحكي عن الخليل: أنّ المعرف هو (أل) بجملتها، والمحكي عن سيبويه أن المعرف هو اللام وحدها والهمزة زائدة وتقديره مذكور في الشروح، وللألف واللام أقسام أخر لم يذكرها الشيخ هنا. (44) انتهى وبهذا وافق ابن النقيب رأي الخليل في قوله: المعرف بـ(أل)، وذكر بعد ذلك رأي الخليل وسيبويه فقط مع أنّ الخلاف عند النحاة على أربعة أوجه :منها للخليل وسيبويه وجهان، واثنان لم يذكرهما وهما: الأول: أنّ المعرف هو اللام وحدها، وهو مذهب كثير من النحاة، والثاني: أن المعرف هو الألف وحدها واللام زائدة فرقا بين همزة الاستفهام والهمزة المعرفة، وهذا مذهب المبرد. ينظر (21 و14) ج- الاستدلال بالحديث النبوي الشريف على الأحكام النحوية.

قال ابن النقيب في شرحه : والنحاة لا يرون الاستدلال بالحديث على الأحكام النحوية ؛ لأن الأحاديث رويت بالمعنى ونقلها الأعاجم فلا دلالة فيها ، واعتاد ابن مالك الاستدلال بها وهو في ذلك مخالف للنحاة. (44) انتهى

يميل ابن النقيب إلى التحفظ الشديد عند الاستدلال بالحديث النبوي الشريف في الدراسات النحوية واللغوية، إذ لم يتفق النحاة جميعاً على جواز الاستشهاد بالحديث، بل كان الأمر محل خلاف بينهم. وقد تناول أسفار الفصيح هذه المسألة بتفصيل، مبيّناً أقوال العلماء في هذا الشأن، ويمكن تلخيصها كما يلي:

### إجماع العلماء على فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم:

اتفق علماء العربية على أن محمداً صلى الله عليه وسلم أفصح العرب قاطبة، وأن كلامه يأتي في الفصاحة والبلاغة بعد كلام الله تعالى مباشرة.

### اختلاف العلماء في الاستشهاد بالحديث النبوي:

يمكن تقسيم مواقف العلماء إلى ثلاث فئات رئيسية:

### الفئة الأولى: جواز الاستشهاد بالحديث مطلقاً

ضمت هذه الفئة علماء مثل: ابن مالك، وابن هشام النحوي، والجوهري، والحريري، وابن سيده، وابن فارس، وابن حروف، وابن جنبي، وابن بري، والسهيلي، وغيرهم.

### الفئة الثانية: رفض الاستشهاد بالحديث في الدراسات النحوية واللغوية

من أبرز هذه الفئة: ابن الضائع، وأبو حيان، وقد استندوا في موقفهم إلى أن كثيراً من الرواة رواوا الحديث بالمعنى فقط دون الالتزام باللفظ، كما أن الأخطاء واللحن وقع كثيراً في ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، خاصة من غير العرب. كما أن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بالحديث في علومهم، ومنهم: أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من البصريين، والكسائي، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من الكوفيين.

### الفئة الثالثة: التوسط في الاستشهاد

أجازت هذه الفئة الاستشهاد بالحديث بشرط مطابقته للفظ المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومنهم: السيوطي، والشاطبي.

### وبيّن الشاطبي موقفه بالقول:

"أما الحديث على قسمين: قسم يعتني ناقله بالمعنى دون اللفظ، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان. وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصت بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، مثل كتابه ولهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية." أما أبو سهل فقد استشهد بنحو خمسة عشر حديثاً وأثراً، وهي نسبة قليلة إذا ما قيست بشواهده القرآنية والشعرية، ولكنها تدل - مع قلتها - على أن أبا سهل كان يعد حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وأثار صحابته مصدراً من مصادر الاحتجاج في اللغة. (4)

### الخاتمة وأهم النتائج

الحمد لله حمداً يليق بجلاله وعظمته، على ما أتم علينا من نعمه. وبعد هذه الجولة في كتاب المنحة السنوية شرح اللوحة البدرية يمكن أن أسجل بعض النتائج، وأهمها:

- 1- وافق ابن النقيب المذهب البصري في الكثير من المسائل، كعدم النصب على نزاع الخافض وغيرها، من دون التعصب لمذهب البصريين أو لغيره.
- 2- كانت أغلب الآراء الموجودة في الكتاب ميدان الدراسة تنطوي تحت باب الخلاف النحوي.
- 3- يُعَدُّ ابن النقيب من العلماء المتأخرين البارزين في النحو واللغة، وقد تكون آراؤه مرفوضة بعض الأحيان عند الآخرين.
- 4- قُلت المسائل التي انفرد فيها ابن النقيب؛ لكونه مسبقاً بعدد غير قليل من أئمة النحو واللغة، الذين كانت نشأتهم الأولى خدمة للقرآن الكريم.
- 5- لقد كان ابن النقيب دقيقاً في نسبة الأقوال للعلماء، واستعمل بذلك عبارات متنوعة كقوله: المعروف بـ (أل) هذا هو المحكي عن الخليل: أنَّ المعروف هو (أل) بجملتها، والمحكي عن سيبويه أن المعروف هو اللام وحدها والهمزة زائدة.

وأخيراً أوصي بتناول آراء النحاة المتأخرين - ومنهم ابن النقيب - لما تحمله من إضافات دقيقة تبرز تطور الفكر النحوي، كذلك اجراء دراسات مقارنة بين آراء ابن النقيب النحوية وآراء كبار النحاة من البصريين والكوفيين لإبراز موقعه في مسيرة الدرس النحوي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب ال

### المصادر والمراجع

#### القرآن الكريم.

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي - تحقيق درجب عثمان محمد - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى 1998م.

2. أساس البلاغة ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م .
3. أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري- تحقيق محمد بهجة البيطار-مطبعة الترقى بدمشق- 1957 م.
4. إسفار الفصيح محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (المتوفى: 433هـ) **المحقق**: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، 1420هـ .
- 5، الأعلام ،خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي دمشقي (المتوفى: 1396هـ) ، الناشر: دار العلم للملايين ، الطبعة: الخامسة عشر - أي ار / مايو 2002
6. إنباه الرواة على أنباه النحاة ،جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: 646هـ) ، **المحقق**: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1982م.
7. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري-ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محي الدين عبد الحميد-دار الفكر- بيروت.
8. البديع في علم العربية ،مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606 هـ) ، **تحقيق ودراسة**: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، 1420 هـ .
9. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ،عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) ، **المحقق**: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا .
10. البلغة إلى أصول اللغة ، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القفطي (المتوفى: 1307هـ) ، سهاد حمدان أحمد السامرائي ((رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات - جامعة تكريت بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد خطاب العمر)) ، الناشر: رسالة جامعية - جامعة تكريت .
11. تاريخ بغداد ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ) ، **المحقق**: الدكتور بشار عواد معروف ، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت ، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002 م
12. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ،أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ) ، **المحقق**: د. عبد الرحمن العثيمين الناشر: دار الغرب الإسلامي ، الطبعة: الأولى، 1406هـ - 1986م .
13. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ) ، **المحقق**: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، سنة النشر: 1387هـ - 1967م .
14. تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد ، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (763 - 827 هـ = 1362 - 1424 م) ، **تحقيق**: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى ، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه ، الطبعة: الأولى، 1403 هـ - 1983 م .
15. الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبيدي، شهاب الدين الأندلسي (المتوفى: 860هـ) نجاه حسن عبد الله نولي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة: العدد 112 - السنة 33 - 1421هـ/2001م

16. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى : 911هـ) ، **المحقق** : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر : دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر **الطبعة** : الأولى 1387 هـ - 1967 م
17. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) تحقيق : محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند ، طبعة الثانية، 1392هـ / 1972م .
18. بشدرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
19. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، **المؤلف** : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : 769هـ) ، **المحقق** : محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، **الطبعة** : العشرون 1400 هـ - 1980 م
20. شرح التسهيل، لابن مالك- تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى 2001 م.
21. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، **المؤلف**: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى : 905) ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان ، **الطبعة**: الأولى 1421هـ - 2000م .
22. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور- تحقيق فواز الشعار- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى 1998 م.
23. شرح المفصل لابن يعيش - عالم الكتب- بيروت- ومكتبة المنتبي- القاهرة.
24. شرح المقدمة المحسبة ، **المؤلف**: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفى: 469 هـ) **المحقق**: خالد عبد الكريم الناشر: المطبعة العصرية - الكويت ، **الطبعة**: الأولى، 1977 م
25. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي- تحقيق د. الشريف عبد الله البركاتي مكتبة الفيصل- مكة المكرمة- الطبعة الأولى 1986 م.
26. طبقات الشافعية ، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: 772 هـ) ، كمال يوسف الحوت ، دار الكتب العلمية ، الأولى 2002
27. طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم ، عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم، ابن السَّلَّار الشافعي (المتوفى: 782هـ) ، **المحقق**: أحمد محمد عزوز ، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا بيروت ، **الطبعة**: الأولى، 1423 هـ - 2003 م .
28. علل النحو ، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: 381هـ) ، **المحقق**: محمود جاسم محمد الدرويش ، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية **الطبعة**: الأولى، 1420 هـ - 1999م .
29. غاية النهاية في طبقات القراء ، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833هـ) ، الناشر: مكتبة ابن تيمية ، **الطبعة**: عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر .
30. الكتاب، لسيبويه- تحقيق عبد السلام محمد هارون- الهيئة العامة المصرية للكتاب- طبعة سنة 1977 م.
31. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة- دار الفكر- طبعة سنة 1990 م.
32. الكناش في فني النحو والصرف ، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: 732 هـ) ، دراسة وتحقيق: الدكتور

- رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، عام النشر: 2000 م .
33. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، 1416هـ - 1995م .
34. اللمع في العربية، لابن جني- تحقيق د. حسين محمد شرف- الطبعة الأولى 1978 م.
35. المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: 1426هـ)، الناشر: دار المعارف .
36. المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، د. عبدالعال سالم مكرم- مؤسسة الرسالة.
37. مراتب النحويين، أبو الطيب النحوي- تحقيق د. حسن هنداي- دار القلم للطباعة .
38. المعارف، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ) تحقيق: ثروت عكاشة، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة الطبعة: الثانية، 1992 م .
39. معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (المتوفى: 1408هـ)، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت .
40. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
41. مغني اللبيب عن كتاب الأعراب، لابن هشام- دار إحياء الكتب العربية- القاهرة.
42. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت الطبعة: الأولى، 1993 .
43. المقدمة الجزولية في النحو، الجزولي- تحقيق د. شعبان محمد- مطبعة أم القرى .
44. المنحة السنوية شرح اللمحة البدرية في علم العربية، لشهاب الدين أبي العباس المعروف بابن النقيب - 769هـ- دراسة وتحقيق، وهي أطروحة دكتوراه مقدمة من قبل الطالب حمد ثابت محمد عبد العزيز الشيخ حمد إلى مجلس كلية الإمام الأعظم الجامعة / بغداد 2022-2023 .
45. المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني- تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين- دار إحياء التراث القديم- الطبعة الأولى 1954 م.
46. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: 874هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر .
47. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة: الثالثة، 1405 هـ - 1985 م .
48. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، المقرئ- تحقيق د. إحسان عباس- دارصادر- بيروت- طبعة سنة 1988 م.
49. نكت الهميان في نكت العميان، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: 764هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م .

50. هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين ، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: 1399هـ) ، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951
51. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي- تحقيق أحمد شمس الدين- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى 1998 م.
52. الوافي بالوفيات ،صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: 764هـ) ،المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ،دار إحياء التراث - بيروت ، 1420هـ- 2000م .

### Sources and References

#### The Holy Quran.

1. Irtishāb al-Darb min Lisan al-Arab, by Abu Hayyan al-Andalusi - edited by Dr. Rajab Othman Muhammad - Al-Khanji Library, Cairo - First Edition 1998.
2. Asas al-Balagha, by Abu al-Qasim Mahmud ibn Amr ibn Ahmad, al-Zamakhshari Jar Allah (d. 538 AH), edited by Muhammad Basil Uyūn al-Sūd, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, First Edition, 1419 AH - 1998 AD.
3. Asrar al-Arabiyyah, by Abu al-Barakat al-Anbari - edited by Muhammad Bahjat al-Baytar - al-Tarqi Press, Damascus - 1957 AD.
4. Isfar al-Fasih (The Book of Eloquent Narrators), by Muhammad ibn Ali ibn Muhammad, Abu Sahl al-Harawi (d. 433 AH), edited by Ahmad ibn Sa'id ibn Muhammad Qashash, published by the Deanship of Scientific Research at the Islamic University of Medina, Kingdom of Saudi Arabia, first edition, 1420 AH.
5. Al-A'lam (The Notables), by Khair al-Din ibn Mahmud ibn Muhammad ibn Ali ibn Faris, al-Zarkali al-Dimashqi (d. 1396 AH), published by Dar al-Ilm lil-Malayin, fifteenth edition - IR/May 2002 AD.
6. Inbah al-Ruwat ala Anbah al-Nahhat (The Notification of the Narrators to the Notification of the Grammarians), by Jamal al-Din Abu al-Hasan Ali ibn Yusuf al-Qifti (d. 646 AH), edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, published by Dar al-Fikr al-Arabi - Cairo, and the Cultural Books Foundation - Beirut, first edition, 1406 AH - 1982 AD.
7. Al-Insaf fi Masail al-Khilaf bayna al-Nahwiyyin al-Basra wa al-Kufiyyin, by Abu al-Barakat al-Anbari - along with the book Al-Intisaf min al-Insaf, by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid - Dar al-Fikr, Beirut.
8. Al-Badi' fi Ilm al-Arabiyyah, by Majd al-Din Abu al-Sa'adat al-Mubarak ibn Muhammad ibn Muhammad ibn Muhammad ibn Abd al-Karim al-Shaybani al-Jazari ibn al-Athir (d. 606 AH), edited and studied by Dr. Fathi Ahmad Ali al-Din, publisher: Umm al-Qura University, Makkah al-Mukarramah - Kingdom of Saudi Arabia, first edition, 1420 AH.

9. Bughyat al-Wu'at fi Tabaqat al-Lughawiyyin wa al-Nahhat, by Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, publisher: Al-Maktaba al-Asriya - Lebanon/Sidon. 10. Al-Balagha to the Fundamentals of Language, Abu al-Tayyib Muhammad Siddiq Khan ibn Hasan ibn Ali ibn Lutfallah al-Husayni al-Bukhari al-Qannuji (d. 1307 AH), Suhad Hamdan Ahmad al-Samarra'i (Master's Thesis from the College of Education for Women, Tikrit University, supervised by Professor Dr. Ahmad Khattab al-Omar), Publisher: University Thesis, Tikrit University.

11. Tarikh Baghdad, Abu Bakr Ahmad ibn Ali ibn Thabit ibn Ahmad ibn Mahdi al-Khatib al-Baghdadi (d. 463 AH), Edited by: Dr. Bashar Awad Marouf, Publisher: Dar al-Gharb al-Islami, Beirut, First Edition, 1422 AH - 2002 AD.

12. Al-Tabyeen an Madhahib al-Nahwiyyin al-Basriyyin and al-Kufiyyin, Abu al-Baq'a' Abdullah ibn al-Husayn ibn Abdullah al-'Akbari al-Baghdadi Muhibb al-Din (d. 616 AH), Edited by: Dr. Abd al-Rahman al-Uthaymeen, Publisher: Dar al-Gharb al-Islami, First Edition, 1406 AH - 1986 CE.

13. Tashil al-Fawa'id wa-Takmil al-Maqasid, Muhammad ibn Abdullah, Ibn Malik al-Ta'i al-Jayyani, Abu Abdullah, Jamal al-Din (d. 672 AH), Edited by Muhammad Kamil Barakat, Publisher: Dar al-Kitab al-Arabi for Printing and Publishing, Year of Publication: 1387 AH - 1967 CE.

14. Ta'liq al-Fara'id 'ala Tashil al-Fawa'id, Muhammad Badr al-Din ibn Abi Bakr ibn 'Umar al-Damamini (763 - 827 AH = 1362 - 1424 CE), Edited by Dr. Muhammad ibn 'Abd al-Rahman ibn Muhammad al-Mufdi. Original text: PhD dissertation, First Edition, 1403 AH - 1983 CE.

15. Al-Hudud fi Ilm al-Nahw, Ahmad ibn Muhammad ibn Muhammad al-Baja'i al-Ubadhi, Shihab al-Din al-Andalusi (d. 860 AH), Najat Hasan Abdullah Noli, Islamic University of Medina, Edition: Issue 112, Year 33, 1421 AH/2001 AD.

16. Hasan al-Muhadhara fi Tarikh Misr wa al-Qahira, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), Edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Publisher: Dar Ihya' al-Kutub al-Arabiyya - Issa al-Babi al-Halabi and Partners - Egypt, First Edition 1387 AH - 1967 AD.

17. Al-Durar al-Kamina fi A'yan al-Ma'at al-Thamina, Abu al-Fadl Ahmad ibn Ali ibn Muhammad ibn Ahmad ibn Hajar al-Asqalani (d. 852 AH), Edited by: Muhammad Abd al-Mu'id Dhan, Council of the Ottoman Encyclopedia - Sidraabad, India, Second Edition. 1392 AH / 1972 AD.

18. Shathrat Al-Dhahab fi Akhbar Man Dhahab, by Ibn Al-Imad Al-Hanbali - Dar Al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution.

19. Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah, Author: Ibn Aqil, Abdullah ibn Abd Al-Rahman Al-Aqili Al-Hamdani Al-Misri (d. 769 AH), Edited by: Muhammad Muhyi Al-Din Abd Al-Hamid, Publisher: Dar Al-Turath - Cairo, Dar Misr for Printing, Saeed Joda Al-Sahhar and Partners, Twentieth Edition, 1400 AH - 1980 AD.

20. Sharh al-Tashil, by Ibn Malik - edited by Muhammad Abd al-Qadir Atta and Tariq Fathi al-Sayyid - Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut - First Edition 2001.

21. Sharh al-Tasreeh ala al-Tawdih or the Explanation of the Content of the Explanation in Grammar, by Khalid ibn Abdullah ibn Abi Bakr ibn Muhammad al-Jarjawi al-Azhari, Zayn al-Din al-Masri, known as al-Waqqad (d. 905). Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut, Lebanon. First Edition 1421 AH - 2000 AD.

22. Sharh Jumal al-Zajjaji, by Ibn Asfour - edited by Fawaz al-Sha'ar - Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut - First Edition 1998.

23. Sharh al-Mufassal, by Ibn Ya'ish - Alam al-Kutub - Beirut - and al-Mutanabbi Library - Cairo. 24. Explanation of the Introduction to the Calculation, Author: Tahir ibn Ahmad ibn Babshadh (d. 469 AH), Edited by: Khalid Abdul Karim, Publisher: Al-Asriya Press - Kuwait, First Edition, 1977 AD

25. Shifa' al-'Alil fi Idah al-Tashil, by Al-Salsili - Edited by Dr. Sharif Abdullah al-Barakati, Al-Faisala Library - Makkah Al-Mukarramah - First Edition, 1986 AD

26. The Classes of the Shafi'is, Abd al-Rahim ibn al-Hasan ibn Ali al-Isnawi al-Shafi'i, Abu Muhammad, Jamal al-Din (d. 772 AH), Kamal Yusuf al-Hout, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1st edition, 2002.

27. The Classes of the Seven Reciters and a Mention of Their Virtues and Recitations, Abd al-Wahhab ibn Yusuf ibn Ibrahim ibn al-Sallār al-Shafi'i (d. 782 AH), edited by Ahmad Muhammad Azouz, publisher: Al-Maktaba al-Asriya - Sidon, Beirut, 1st edition, 1423 AH - 2003 AD.

28. Reasons for Grammar, Muhammad ibn Abdullah ibn al-Abbas, Abu al-Hasan ibn al-Warraaq (d. 381 AH), edited by Mahmoud Jassim Muhammad al-Darwish, publisher: Maktaba al-Rushd - Riyadh, Saudi Arabia, 1st edition, 1420 AH - 1999 AD.

29. The Ultimate Goal in the Classes of Reciters, Shams al-Din Abu al-Khair Ibn al-Jazari, Muhammad ibn Muhammad ibn Yusuf (d. 833 AH), Publisher: Ibn Taymiyyah Library, Edition: First published in 1351 AH by J. Burgstrasser.

30. The Book, by Sibawayh, edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Egyptian General Book Authority, 1977 edition.
31. Kashf al-Zunun an Asmi al-Kutub wa al-Funun, Haji Khalifa, Dar al-Fikr, 1990 edition.
32. Al-Kanash fi Fani al-Nahw wa al-Murf, Abu al-Fida Imad al-Din Ismail ibn Ali ibn Mahmud ibn Muhammad ibn Umar ibn Shahinshah ibn Ayyub, King al-Mu'ayyad, ruler of Hamah (d. 732 AH), Study and Editing: Dr. Riyad ibn Hasan al-Khawam, Publisher: Al-Maktaba al-Asriya for Printing and Publishing, Beirut, Lebanon, Publication Year: 2000.
33. Al-Lubab fi Ilal al-Bina' wa al-I'rab, by Abu al-Baqa' Abdullah ibn al-Husayn ibn Abdullah al-'Akbari al-Baghdadi Muhibb al-Din (d. 616 AH), edited by Dr. Abdul-Ilah al-Nabhan, published by Dar al-Fikr - Damascus, first edition, 1416 AH/1995 AD.
34. Al-Luma' fi al-'Arabiyyah, by Ibn Jinni - edited by Dr. Hussein Muhammad Sharaf - first edition, 1978 AD.
35. The Grammar Schools, by Ahmad Shawqi Abd al-Salam Dayf, known as Shawqi Dayf (d. 1426 AH), published by Dar al-Ma'arif.
36. The Grammar School in Egypt and the Levant in the Seventh and Eighth Centuries AH, by Dr. Abd al-'Aal Salem Makram - Al-Risala Foundation.
37. The Ranks of Grammarians, by Abu al-Tayyib al-Nahwi - edited by Dr. Hassan Handawi - Dar al-Qalam Printing House.
38. Al-Ma'arif, Abu Muhammad Abdullah ibn Muslim ibn Qutaybah al-Dinawari (d. 276 AH), edited by Tharwat Okasha, publisher: Egyptian General Book Authority, Cairo, second edition, 1992.
39. Dictionary of Authors, Omar ibn Rida ibn Muhammad Raghیب ibn Abd al-Ghani Kahala al-Dimashq (d. 1408 AH), Al-Muthanna Library - Beirut, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut.
40. Dictionary of Language Standards, Abu al-Husayn Ahmad ibn Faris ibn Zakariya, edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Dar al-Fikr, 1399 AH - 1979 AD.
41. Mughni al-Labib 'an Kitab al-A'arib, by Ibn Hisham, Dar Ihya' al-Kutub al-Arabiyya, Cairo.
42. Al-Mufassal fi San'at al-I'rab, Abu al-Qasim Mahmud ibn Amr ibn Ahmad, al-Zamakhshari Jar Allah (d. 538 AH), edited by Dr. Ali Bou Melhem, Publisher: Maktabat Al-Hilal - Beirut, First Edition, 1993.
43. Al-Jazuliyya Introduction to Grammar, by Al-Jazuli - Edited by Dr. Shaaban Muhammad - Umm Al-Qura Press.
44. Al-Manha Al-Sunniya Sharh Al-Lamhah Al-Badriyya Fi Ilm Al-Arabiyya, by Shihab Al-Din Abu Al-Abbas, known as Ibn Al-Naqib (d. 769 AH). A

study and investigation. This is a doctoral dissertation submitted by student Hamad Thabet Muhammad Abdul Aziz Al-Sheikh Hamad to the Council of Al-Imam Al-A'zam University College, Baghdad, 2022-2023.

45. Al-Munsif: Ibn Jinni's Commentary on Al-Mazini's Kitab Al-Tasrif - Edited by Ibrahim Mustafa and Abdullah Amin - Dar Ihya' Al-Turath Al-Qadim - First Edition 1954 AD.

46. The Shining Stars in the Kings of Egypt and Cairo, Yusuf bin Taghri Bardi bin Abdullah Al-Dhahiri Al-Hanafi, Abu Al-Mahasin, Jamal Al-Din (died: 874 AH), Ministry of Culture and National Guidance, Dar Al-Kutub, Egypt.

47. Nuzhat al-Alba' fi Tabaqat al-Udaba', Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Ubayd Allah al-Ansari, Abu al-Barakat, Kamal al-Din al-Anbari (d. 577 AH), edited by Ibrahim al-Samarra'i, published by Maktabat al-Manar, Zarqa, Jordan, third edition, 1405 AH - 1985 AD.

48. Nafh al-Tayyib min Ghushn al-Andalus al-Ratib, al-Maqri - edited by Dr. Ihsan Abbas - Dar Sadir - Beirut - 1988 edition.

49. Nakth al-Himyan fi Nukat al-Umyan, Salah al-Din Khalil ibn Aybak al-Safadi (d. 764 AH), commented on and annotated by Mustafa Abd al-Qadir Atta, published by Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, first edition, 1428 AH - 2007 AD. 50. Hadiyyat al-Arifin: The Names of Authors and Works of Compilers, Ismail ibn Muhammad Amin ibn Mir Salim al-Babani al-Baghdadi (d. 1399 AH), Publisher: Printed with care by the Agency of the Noble Knowledge at its Al-Bahiya Press, Istanbul, 1951.

51. Huma' al-Hawami' fi Sharh Jami' al-Jawami', by al-Suyuti, edited by Ahmad Shams al-Din, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, First Edition, 1998.

52. al-Wafi bi al-Wafiyat, by Salah al-Din Khalil ibn Aybak ibn Abdullah al-Safadi (d. 764 AH), edited by Ahmad al-Arna'ut and Turki Mustafa, Dar Ihya' al-Turath, Beirut, 1420 AH - 2000 AD



**The grammatical views of Shihab al-Din Abu al-Abbas, known as Ibn al-Naqib (d. 769 AH), in his book "Al-Manha al-Sunniya: A Commentary on the Badriyya Glance in the Science of Arabic"**

**Researcher's Name: Anwar Ali Abdul Latif**

Workplace: Al-Mustansiriya University / College of Basic Education /  
Department of Islamic Education

General Specialization: Arabic Language

Specialization: Language

[anwar.a.bd@uomustansiriyah.edu.iq](mailto:anwar.a.bd@uomustansiriyah.edu.iq)

Phone Number: 07725481216

**Abstract:**

This research examines the grammatical views of the grammarian Ibn al-Naqeeb in his book "Al-Munha al-Saniyya Sharh al-Lamha al-Badriyya fi 'Ilm al-'Arabiyya." Ibn al-Naqeeb is considered one of the most prominent later scholars of grammar and language, and his views may sometimes be rejected by others. Ibn al-Naqeeb agreed with the Basran school of thought on many issues, such as not using the accusative case when the preposition is removed, without prejudice to the Basran school of thought or any other school of thought. Most of the views found in the book, the subject of study, fall under the category of grammatical disagreement. Ibn al-Naqeeb was precise in attributing opinions to scholars, using various expressions, such as: "The definite article with al-" (al-definite article) is what is reported from al-Khalil: that the definite article is al-definite article as a whole. What is reported from Sibawayh is that the definite article is the lam alone, with the hamza being an extra letter. This study aims to research the Arab-Islamic heritage, uncover its secrets, delve into its depths, draw a clear picture of Ibn al-Naqeeb's pioneering personality, and explain his grammatical views and the value of his book.

Note: Is this research derived from a master's thesis or doctoral dissertation?

Answer: No